

## الفصل السادس عشر

### شركة الكرملين

قبل جولة الإعادة الثانية من الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا في ديسمبر/كانون الأول 2004م بأسبوع، فككت روسيا شركة يوكوس النفطية. مع أن بوتين كان قد أصرَّ في خطابه العامة منذ بدء القضية أن الكرملين ليس لديه النيَّة لفعل ذلك، وصدقه كثير من الناس؛ من رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب والروس العاديين، وافترضوا أن النيابة كلها لو كُنَّ العداء لخودوركوفسكي، فلن يدمر بوتين أغنى شركة في البلاد. ومع استمرار هجوم النيابة العامة على خودوركوفسكي ويوكوس نفسها، أصبح من الصعب على بوتين أن يعلن براءته، أو أن ينكر ما أصبح واضحًا، وما كان له أن يشرع بتهم جنائية وضريبية ضد يوكوس، وفقًا لمسؤول في الكرملين، ولكن «في مرحلة معينة انتقل من مراقب إلى مشارك، ومن ثم متزعم» التصفية النهائية للشركة وإعادة توزيع أغنى أصولها، جوهرة تاج إمبراطورية النفط في روسيا<sup>1</sup>.

كانت يوجانسكينفيتجاز وحدة الإنتاج الرئيسة ليوكوس، وتقع على أحد روافد نهر أوب في سيبيريا الغربية، استُثمرت آبارها الأولى مع الطفرة النفطية السوفيتية في الستينيات، لكن تراجع الإنتاج باطراد مع الزمن، وكان هناك سوء إدارة كبير في السنوات التي سبقت انهيار الاتحاد السوفييتي وبعده. استحوذ مصرف خودوركوفسكي على المشروع بصفته جزءًا من صفقة (أسهم فاسدة للحصول على قروض) لحماية رئاسة يلتسين؛ فقد دفع مستثمرو المصرف 150 مليون دولار إلى يوجانسكينفيتجاز، وبعد بضع سنوات مضطربة

جاؤوا بخبرات وتكنولوجيا أجنبية لتدويرها<sup>2</sup>، وعندما اعتقل خودوركوفسكي، كانت تنتج 60 في المئة من نفط الشركة.

أعلنت وزارة العدل أنها سوف تستولي على يوجانسكينفيتجاز وتعرضها للمزاد بعد خمسة أيام فقط من محاكمة ميخائيل خودوركوفسكي وشريكه بلاتون لبيديف، وافتتحت المحكمة في يوليو/تموز 2004م داخل قاعة محكمة صغيرة تخضع لحراسة مشددة شمالي موسكو، ولم يكن ممثلو الادعاء قد انتهوا من سجلاتهم حول التهم الجنائية الإحدى عشرة التي واجهها خودوركوفسكي، فضلاً عن إدانته بتهم ارتكاب مخالفات أخرى، لكن مصادرة أصول الشركة الأكثر قيمة لم تكن بعيدة. تجمع أنصار خودوركوفسكي خارج المحكمة للاحتجاج في اليوم الأول الذي بدأت به المحاكمة، وسوف تستأنف دورياً خلال الأشهر العشرة المقبلة، ومع أن الإجراءات تبدو أمراً مفروغاً منه، فقد كانت المحاكمة مُلغزة بانتهاكات إجرائية، منها مضايقة المتهمين والشهود، وكذلك محاميه، لتذكرنا بالمحاكمات الصورية السوفييتية. وكما هو حال المحاكمات السابقة، بعث مشهد الادعاء العام القشعريرة المقصودة في النخبة السياسية والاقتصادية، كاتمة الأصوات القليلة الراغبة في التحدث بعد اعتقال خودوركوفسكي.

تحركت شركات نفط عملاقة أخرى بسرعة إلى نبذ هذا النوع من الخدع التي استخدمتها يوكوس لخفض ضرائبها، وخرجوا بالمقابل للتباهي بحجم الضرائب التي كانوا على استعداد لدفعها. باستثناء أنصار خودوركوفسكي، وناطقيه الرسميين ومستثمريه، ومحاميه وأصدقائه وعائلته، لم يتجرأ إلا قليلون على المواجهة العلنية لكرملين بوتين حول أي قضية؛ «أخاف جداً من أن أسمى الأشياء بأسمائها اليوم»، هذا ما قاله أركادي فولسكي، رئيس اتحاد الصناعيين لشبكة التلفاز، وأضاف أنه يعرف من يقف وراء قضية يوكوس؛ «أنا خائف بكل بساطة؛ فلدي ستة أحفاد، وأريدهم أن يبقوا على قيد الحياة»<sup>3</sup>، ولصراحتة هذه نُحِّي فوراً من رئاسة الاتحاد.

علنيًا ظل بوتين بعيدًا عن إجراءات المحكمة، وكأنه غير موافق عليها، وأظهر قرار الاستيلاء على الشركة الفرعية ليوكوس وعرضها بالمزاد - بصورة جلية - أن إزالة خودوركوفسكي من الحياة العامة لم يعد الهدف الوحيد: انهيار يوكوس نفسها يبدو اليوم أمرًا لا مفر منه، وقرار بهذه الضخامة لا يأتي إلا من السلطة العليا. قيمة الشركة الفرعية التابعة لها تجاوزت بكثير 3.4 مليارات دولار، وقد زعمت الحكومة أنها مدينة لها بسبب عدم دفع الضرائب. وسبق أن بدأت يوكوس بدفع تلك الديون على أمل إنقاذ نفسها، ولكن أعلنت السلطات عمليات تدقيق جديدة، وغرامات جديدة لخفض الضرائب في السنوات اللاحقة، ورفضت جهود مديري شركة يوكوس للتفاوض على أي خطة للدفع، فتضخم الدين إلى 24 مليارًا، وهو مبلغ يزيد على قيمة الشركة المتبقية، ولم يكن لبوتين مصلحة في عودة الضرائب إلى خزينة متخمة في البلاد؛<sup>4</sup> إنما أراد الأصول نفسها.

في 18 نوفمبر/تشرين الثاني أعلن صندوق الملكية الروسي سعر افتتاح المزاد على يوجانسكينفيتجاز بدءًا من 865 مليون دولار، وهو أقل بكثير من تقييم ما بين 18 إلى 21 مليار دولار الذي قدمته شركة ألمانية، مصرف دريسدن، بناء على طلب الحكومة. وحدد المزاد في أقرب موعد ممكن وفقًا للقانون، وهو يوم 19 ديسمبر/ كانون الأول، وبدأ المزاد مع أنه صادف يوم أحد، لكن السؤال الوحيد الذي تبقى: من سيكون المشتري؟

مع اقتراب المزاد، وجد بوتين نفسه يتوسط في صراع مرير بين دائرة الموالين الذين ترقّوا إلى الدرجات العليا للدولة والصناعة، ولم يعد يواجه تحديات سياسية جوهرية خارج الكرملين، بل تحديات من قبل العُصبة المقربة منه، التي كانت تناور كما كان النبلاء في ظل القياصرة. وكما هو حال أي بلاط؛ يختلف رجاله بينهم، لكن في هذه القضية ليس الصراع أيديولوجيًا أو صراع رؤية بين (الليبراليين) والحرس القديم، ولكنه صراع على المال والسلطة. طوّق رجال البلاط يوكوس الجريحة كما الذئب، وهم يعرفون حجم الأرباح التي ستأتي من أكبر أصول الشركة، وكان من بينهم بعض أقرب مساعديه ديمتري ميدفيديف،

و(المكتب السياسي) للمتشددين- إيجور سيتشين، وفكتور إيفانوف، ونيكولاي باتروشييف- الذي دعا إلى تعزيز سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية<sup>5</sup>.

عمل ميدفيديف رئيسًا لشركة غازبروم منذ عام 2000م، وسعى إلى تحقيق مزيد من سيطرة الحكومة على شركة كانت مخصصة تقنيًا، مع أن الدولة تمتلك 38 في المئة من أسهمها. وكان بوتين يريد السيطرة الكاملة على هذه الشركة العملاقة، التي تمتلك ما يقرب من خمس احتياطات العالم من الغاز الطبيعي، وعلى آلاف الأميال من خطوط الأنابيب التي أدفأت القسم الأكبر من أوروبا، وكانت خطته الأولية لتحقيق ذلك أن تقوم غازبروم باحتواء روزنفت، الشركة الحكومية المريضة التي فضلها بالدعم السياسي والتراخيص، وخاصة في الشيشان، حيث لم تجرؤ أي شركة أخرى على العمل بعد أن بدأت الحرب الثانية<sup>6</sup>، وما دام أن روزنفت مملوكة بالكامل للدولة، فسيعطي الاندماج الكرملين الحصة المسيطرة على شركات الطاقة الغنية، مثل شركة إكسون وشركة أرامكو السعودية. جذور الفكرة تعود إلى أيام بوتين في بطرسبورغ، عندما أشرف هو وأصدقاؤه على الصفقات التجارية المحلية وتجارة النفط وكتب أطروحات أكاديمية حول ضرورة وجود يد ثابتة للدولة. اليوم، بعد مرور بضع سنوات فقط، كانوا على وشك تحقيق رؤيتهم على نطاق وطني.

صادق بوتين على صفقة دمج شركة غازبروم وروزنفت في سبتمبر/أيلول 2004م، بعد يوم واحد من إعلان تغييرات سياسية واسعة في أعقاب بيسلان، وهي تناسب نمط مركزية السيطرة، وتجميع مزيد منها في قبضة بوتين، وهذا الدمج المقترح أبهج المستثمرين والمحللين، وبخاصة الأجانب، الذين هم أنفسهم هزتهم الاضطرابات في السوق وتكشفت قضية يوكوس، وكان السبب ليس معقدًا: إنه المال الذي يمكن أن ينتج.

في جزء من عملية الدمج وعد بوتين أنه بمجرد سيطرة الدولة على حصة أغلبية شركة غازبروم، سيرفع القيود عن المستثمرين الأجانب في شراء الأسهم المتبقية، ومع أن غازبروم كان ينظر إليها على أنها شركة عملاقة غير فاعلة وغير عملية وتعاني أعباء ضخمة، فإن

احتكارها لبيع الغاز الطبيعي، ورعاية الكرملين الشغوفة لها، أوحى بإمكانية وجود عائدات أغرت حتى المستثمر الأكثر تشاؤماً. وهكذا لم يعد هناك كثيرون ممن يبدون انزعاجهم من مصير يوكوس اليوم، وبعض التقديرات تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي سيضعف القيمة السوقية لغازبروم، مع ارتفاع القيمة لحساب آلاف المساهمين.

بعد شهر من إعلان الاندماج انهال جون براون، من شركة بريتيش بتروليوم، بالثناء على الاتجاه الذي اتخذته بوتين لروسيا، متجاهلاً هلع كثيرين داخل البلاد وخارجها من تكتيكات الكرملين، قال: «منذ جورباتشوف حدثت أمور كثيرة في روسيا، حتى اليوم لا يوجد أي دولة استطاعت أن تنجز ذلك في مثل هذه المدة القصيرة من الزمن». أما بالنسبة إلى يوكوس فقد رفضت أن يكون اعتداء الادعاء العام على خودوركوفسكي وشركائه مسألة معزولة «تتعلق بشخص وزمان ومكان»، ولا تتعلق بمستقبل البلاد الاقتصادي<sup>7</sup>.

أعلن بوتين أن الاندماج سوف يكتمل مع نهاية العام، وأصبح واضحاً أنه يريد من الشركة الجديدة أن تحاول الحصول على يوجانسكينفيتجاز، وحين أُعلن المزاد وفتح السعر في نهاية عام 2004م، طلب من المستشار الألماني، جيرهارد شرودر، المساعدة بمبلغ يقدر بعشرة مليارات دولار، وهو المبلغ المطلوب للشراء<sup>8</sup>. وكان المصرف الذي يقود اتحاد المؤسسات المالية هو مصرف دريسدن، الذي كان مديره الإداري في روسيا ماتياس وارنغ، وكيل جهاز أمن الدولة السابق الذي صادق بوتين في وقت مبكر من التسعينيات، وبقي همزة الوصل في كثير من الصفقات التي تقاسمتها الشركات الألمانية والروسية.

غازبروم ومساعد بوتين، ألكسي ميلر، الذي يعمل مديراً تنفيذياً، لم يبدوا متحمسين، وظلت الشركة مشككة بشأن استيعاب يوجانسكينفيتجاز في أوج اندماجها في شركة روزنفت، التي تصارع الديون والنفقات التي تلوح في الأفق بغية التحديث<sup>9</sup>. في حين أن إيجور سيتشين كانت له أفكار خاصة حول إنشاء شركة الطاقة العملاقة التي يفضلها بوتين. في ذلك الشهر (يوليو/تموز) كان بوتين قد عينه رئيساً لروزنفت، ثم رئيساً لخامس أكبر شركة نفط

في البلاد، واليوم لدى سيتشين الرؤى الكبرى لجعلها شركة الطاقة الرئيسية في البلاد لا غازبروم، وهذا يعني الحفاظ عليها من أن تبتلعها شركة غازبروم، وتستحوذ على الأصول المحاصرة لشركة روزنفت وحدها. وما إن أُعلن الاندماج في سبتمبر/أيلول حتى عمل سيتشين والرئيس التنفيذي لروزنفت، سيرجي بوجدانتشيكوف، من وراء الستار لإفشال هذا الاندماج، وهذا هو بالضبط ما نجحنا فيه، لكن ليس بالطريقة التي كان يتوقعها أحد<sup>10</sup>.

في الوقت نفسه لم يتوقف مساهمو يوكوس ومديروها عن معركتهم لوقف المزاد والمحافظة بطريقة ما على الشركة، على الرغم من أن كثيرين منهم اليوم يعيشون بأمان في الخارج، وليس لديهم كثير من الأمل في المحاكم الروسية. قدّم محاموهم ملف الإفلاس في تكساس البعيدة، قبل ستة أيام من مزاد يوجانسكينفيتجاز، وكان ضرباً من ضروب اليأس، مع أسس قانونية هشّة لشركة روسية لها قليل من الارتباط بولاية تكساس، ولكن في اليوم التالي أصدر قاضٍ أمراً تقييداً مؤقتاً يهدف إلى إيقاف المزاد حتى النظر في وقائع الملف. لم يمنع الأمر الحكومة الروسية من المتابعة، لكنه أثار في المصارف الأجنبية في تكساس القروض من أجل المزاد. وكما الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في أوكرانيا قبل أسبوعين، أزج الأمر التقييدي خطط بوتين المحسوبة بدقة، وكان رد فعله غاضباً، وقال ساخراً من القاضي: «لست متأكداً أن هذه المحكمة تعرف حتى أين تقع روسيا»، وغضب من محكمة أمريكية تتدخل فيما يعده الشأن الداخلي للدولة الروسية. ولكي يوضح وجهة نظره استشهد، باللاتينية، بالمبدأ الأساسي لسيادة الدولة من القانون الروماني القديم: (par in parem non habet imperium) السلطة السيادية لا يمكن أن تمارس سلطاتها القضائية على سلطة سيادية أخرى. فورة بوتين أججها الشعور بالحزن والظلم والغضب الذي غالباً ما يكظمه في قضايا خارج الشيشان، فإذا به اليوم يشن هجوماً عنيفاً.

رفضت القاضية في ولاية تكساس في نهاية المطاف الدعوى لأسباب تتعلق بالاختصاص، ولكن في ذلك الوقت كان لأمرها أثره المقصود؛ إذ خوفاً من المسؤولية القانونية في الولايات المتحدة، سحبت المصارف الدولية تمويلاتها المكسدة من أجل غازبروم لشراء أصول

شركة يوكوس من خلال شركة جديدة أنشئت تحسباً لعملية الدمج، وتدعى غازبروم نفت، التي كانت في ذلك الحين لا تزال مجرد هيكل فارغ. ولكي تحمي نفسها، برأت غازبروم نفسها رسمياً من الشركة الجديدة، لكن هذه الشركة ذات الهيكل الفارغ ضغطت قُدماً عندما وقع المزاد العلني في ذلك الأحد، مع أنها ليس لديها أي أموال نقدية تستخدمها في عملية الشراء. في المزاد جلس اثنان من المسؤولين من غازبروم نفت على طاولة واحدة، وعلى طاولة أخرى جلس رجل وامرأة لا يعرفهما إلا عدد قليل من الناس، ولم يعرفا بنفسيهما سوى أنهما يمثلان شركة تدعى المجموعة المالية بايكال. عُرفت المرأة بأنها فالنتينا دافلتكاربييفا، التي سجلت الشركة قبل ثلاثة عشر يوماً في تفير (Tver)، وهي مدينة جنوب شرقي موسكو، وأدرجت عنوان الشركة كأنها فندق قديم يضم اليوم محللاً لبيع الهواتف النقالة، وأعلنت رأسمالها بما يعادل 359 دولاراً (قبل المزاد بثلاثة أيام قدمت الشركة إيداعاً بقيمة 1.7 مليار دولار).

المزاد نفسه كان مسرحياً، ارتدى الدلال البدلة الرسمية ذات الذبول وربطة عنق على صورة القوس، شاهراً المطرقة، منادياً العارض الأول. رفع مرافق دافلتكاربييفا، واسمه إيجور مينيباييف، يده، وقدم 9.37 مليارات دولار، فطلب ممثل غازبروم نفت فسحة من الوقت ليرد على مكالمة هاتفية، وغادر الغرفة على الفور، وعندما عاد لم يقل شيئاً، أنزل الدلال المطرقة، واستمر الأمر كله عشر دقائق<sup>11</sup>.

لا أحد خارج كرملين بوتين يعرف من الذي يملك اليوم جوهرة تاج يوكوس، ولا حتى رئيس صندوق الممتلكات الذي باعه هذه اللحظة، وذلك ما جعله مزاداً يُذكر بالخصخصة القائمة في التسعينيات، وكل وعود بوتين كانت على خلاف ذلك، كانت الدولة تلجأ إلى التكتيكات نفسها في تقسيم الملكية بأبخس الأسعار، وهذه المرة بعد أن استردتها من القطاع الخاص.

صدر أحد أشد الانتقادات للمزاد من ستانيسلاف بيلكوفسكي، الذي كان قبل عام فقط أحد الإستراتيجيين السياسيين؛ فقد حذر الكرملين من «انقلاب القلة»، إذ قال: اليوم كان

مزاد يوجانسكينفيتجاز «صفقة تنجزها مجموعة مجرمة لإعادة توزيع الملكية، وترمي في مهمتها هذه إلى السيطرة على الأموال الأساسية التي تضخ في البلاد، تمامًا كما حدث في التسعينيات»، واتهم بوتين بأنه «رئيس هذه المجموعة المجرمة»<sup>12</sup>.

ما يثير الدهشة هو اللوم الصادر من داخل إدارة بوتين؛ فقد وصف أندريه إيلاريونوف، المستشار الاقتصادي للكرملين، البيع بأنه نقطة تحول تثير القلق لروسيا، وقد حرص على تجنب انتقاد الرئيس شخصياً؛ «على مدى السنوات الثلاث عشرة الماضية تسعى روسيا إلى العودة إلى العالم الأول الذي تنتمي إليه منذ الثورة البلشفية، ونحن نرى اليوم أنها فضلت العالم الثالث»، قال ذلك في مؤتمر صحفي، وأضاف: «لقد مررنا بمفترق طرق، ونحن اليوم في بلد آخر»<sup>13</sup>، وعلى الفور خُفّضت رتبته من وظيفته في التحضير لاجتماع مجموعة الثماني (G8) الذي سيعقد في أسكتلندا في يونيو/حزيران القادم.

كان مصير يوجانسكينفيتجاز، على مدى بضعة أيام، قد أصبح حديث المنتديات في موسكو، وقد افترض عديد من المحللين، خطأً، أن شركة بايكال المالية كانت واجهة لحماية المشتري النهائي؛ شركة غازبروم. سافر بوتين إلى ألمانيا في زيارة للقاء جيرهارد شرودر، وتحدث بحياء بعد يومين عن المزاد، متخلياً عن كل شيء، مع أنه أقرّ بعلمه أن الشركة أنشئت بسرعة للمساعدة على تجنب المسؤولية المحتملة من الدعاوى القضائية التي تحوم حول يوكوس<sup>14</sup>، وعندما سُئل عن المشتريين الغامضين قال: «كما هو معروف، المساهمون في هذه الشركة هم جميع الأفراد، لكن الأفراد الذين تورطوا في الأعمال التجارية في مجال الطاقة لسنوات عديدة»، وأضاف مدعيًا: «إنهم يعتزمون - حسب علمي - إقامة علاقات مع شركات أخرى للطاقة في روسيا التي لها مصلحة في شركتهم».

قبل يوم واحد، سعت شركة روزنفت، وبمباركة من بوتين، إلى الحصول على إذن من لجنة مكافحة الاحتكار في روسيا لشراء المجموعة المالية بايكال. روزنفت، التي كانت قبل



أسابيع فقط ستمدج في غازبروم، التي تقيّم اليوم بأقل من قيمتها بكثير، قادرة على ضخ مليون برميل من النفط يوميًا.

في 23 ديسمبر/كانون الأول، بعد أربعة أيام من المزاد، أعلنت شركة روزنفت شراءها، وسيستغرق هذا عامًا آخر لاستجلاء التمويل المعقد المشارك. بايكال المالية الغامضة والحديثة العهد تلقت سابقًا عرضًا بالمزاد من شركة النفط سورجوتفتيغاز التي لها علاقات وثيقة ببيتين والكرملين، وقد دفع لها حالما حصلت روزنفت على الأصل المباع بالمزاد، الذي سعره المنخفض تزيد قيمته عن روزنفت نفسها. روزنفت بدورها وقعت اتفاقًا مع شركة النفط الحكومية الصينية، شركة البترول الوطنية، لتأجيل الدفع النقدي؛ لكونه سلفة للنفط الذي ظلت روزنفت تأخذه من أصول يوكوس المحتجزة<sup>15</sup>. المفارقة أن ميخائيل خودوركوفسكي الذي أيد تطوير الشراكة الإستراتيجية مع الصين، وحتى بناء خط أنابيب للبلاد، انتهى الأمر بحظره من قبل الكرملين الذي بقي حذرًا من القوة الاقتصادية الصاعدة لبكين. واليوم روزنفت بوجود إيجور سيتشين في مجلس إدارتها، حصلت على الأصول المصادرة ليوكوس دون مقابل، سوى التعهد بدفع أرباح تلك الأصول مستقبلاً للصين، وكان الأمر كما سماه أندريه إيلاريونوف: «عملية احتيال هذا العام».

دافع بوتين بكل ثقة عن المزاد بعد أن واجه عاصفة جديدة من الانتقادات الدولية، معتقدًا أن الغضب الأولي على يوكوس سوف يتبدد، ولن يستطيع أحد أن يفعل شيئًا إزاء ذلك. في مؤتمره الصحفي السنوي في ديسمبر/كانون الأول، تهرب من الأسئلة بكل تعجرف، وبمزيد من المراوغات والتلميحات الخجولة. «فيما يتعلق باستحواذ شركة روزنفت على أصول الشركة المعروفة- لا أتذكر اسمها بدقة- هل هي شركة بايكال الاستثمارية؟ أساسًا شركة روزنفت مملوكة للدولة بنسبة 100 في المئة، واشترت أيضًا الأصول المعروفة ليوجانسكينفيتجاز؛ هذه هي القصة. في رأيي كل شيء تم وفقًا لأفضل قواعد السوق. كما قلت سابقًا- أعتقد في مؤتمر صحفي عقد في ألمانيا- إن أي شركة مملوكة للدولة، أو بالأحرى شركات، برأسمال 100 في المئة للدولة، هي تمامًا كأى لاعبين آخرين في السوق؛

لها الحق في أن تفعل ذلك، ولها الحق في ممارستها». وأعرب عن أسفه مرة أخرى لعقد التسعينيات، عندما استخدمت (القلة) كل أنواع الحيل، «وتمكنت من جمع الأصول المملوكة للدولة التي تقدر قيمتها بالمليارات، لكنَّ الأمر اليوم مختلف»، وأضاف: «اليوم تلجأ الدولة إلى آليات السوق الشرعية التي لا غبار عليها، وتتطلع إلى مصالحها الخاصة». التصريح الأخير تناقلته وسائل الإعلام على نطاق واسع، لكن الشيء الأكثر أهمية لم يلاحظه سوى القلائل في ذلك الوقت، وفي النهاية سيظل يطارد بوتين ويكلف روسيا المليارات<sup>16</sup>.

استمرت محاكمة ميخائيل خودوركوفسكي خمسة أشهر أخرى، درست خلالها النيابة العامة كثيرًا من السجلات المالية، واستجوبت الشهود، فقد كانت الأدلة لا تكاد تُذكر ومتناقضة، وفي بعض الحالات ملفقة بكل بوضوح، لكن ذلك ليس مهمًّا؛ فالنتيجة كانت حتمية، إذ رفضت المحكمة مرارًا مقترحات الدفاع، ورفضت السماح بمذكرات الاستدعاء، واقتصر الاستجواب عليها فقط.

في 11 أبريل/نيسان وقف خودوركوفسكي أمام المحكمة، وأدلى بشهادة نهائية<sup>17</sup>، تحدث تسعًا وثلاثين دقيقة بكل حماس وتحذُّ واستقامة، معلنًا براءته. عرّف نفسه بأنه وطنيٌّ من روسيا، لا يحاكم لجرائم جنائية حقيقية اقترفها، وإنما لكونه «نوعًا خاطئًا من حكم القلة»، وخلافًا «لرجال الأعمال المتواضعين» والمسؤولين الحكوميين الذين يقفون وراء قضية يوكوس، والبيروقراطيين الذين يعيشون حياة غير متكافئة مع رواتبهم الرسمية، قال: «ليس لدي أي يخوت، ولا قصور، ولا سيارات سباق، أو نوادي كرة قدم»، وإن تدمير يوكوس مفتعل «من قبل بعض الناس؛ بهدف امتلاكهم لشركة النفط الأكثر ازدهارًا في روسيا، أو بتعبير أدق: استحوادهم على عائداتها المالية المتدفقة». وأشار إلى أن بوتين خُدع حين اعتقد أن خودوركوفسكي يمثل تهديدًا سياسيًا، وأن إزالته أصبحت ضرورية لحماية مصالح الدولة. «هؤلاء الناس الذين ينهبون بنشاط أصول يوكوس اليوم، ليس لديهم أي اهتمام بالدولة الروسية ومصالحها؛ هم ببساطة قذرون، وبيروقراطيون، يخدمون أنفسهم فقط لا أي شيء آخر، والبلد بأكمله يعرف لماذا أنا في السجن: حتى لا أتدخل في نهبهم للشركة. وإن

(محكمة التاريخ) سوف تبرئني»، قال وأنهى بشكره وعرفانه لأولئك الذين كانوا يؤيدونه، وخاصة زوجته، التي وقفت إلى جانبه بشجاعة، «مثل زوجة ديسميرية حقيقية».

بمجرد قراءة الحكم النهائي كاملاً على مدى أسبوعين في مايو/أيار، يبدو أن الإشارة التاريخية أصبحت ملائمة، فقد أدين وحكم عليه بالسجن مع شريكه بلاتون ليبيديف تسع سنوات، ونُفيًا كما نفي من قبل الضباط العسكريين الذين ثاروا ضد القيصر نيقولا الأول في عام 1825م، نفيًا إلى مستعمرة الجزائر في تشيتا، وهي منطقة على الحدود مع الصين ومنغوليا، على الرغم من أن السجناء - حسب القانون - يجب أن يكونوا مسجونين في المنطقة التي ارتكبوا فيها جرائمهم. وبعد أيام قليلة من وصوله، دفع شركاؤه قيمة إعلان على صفحة كاملة في صحيفة فاينانشال تايمز، فيه رسالة تحدُّ من خودوركوفسكي، تقول الرسالة: «هم يأملون أن يُنسى خودوركوفسكي قريبًا، هم يحاولون إقناعكم يا أصدقائي أن المعركة قد انتهت، وأن علينا أن نستسلم لهيمنة البيروقراطيين الذين لا يخدمون سوى ذواتهم. هذا ليس صحيحًا، فالمعركة قد بدأت الآن»<sup>18</sup>.

استحواذ روزنفت النهائي على يوجانسكينيفيتجاز قلب خطة بوتين لإنشاء شركة واحدة عملاقة للطاقة، وخسرت غازبروم التمويل الذي يمكنها من السيطرة على الأصول، وانتابها القلق من الأخطار القانونية لفعل ذلك، وروزنفت - على الرغم من ذلك - ليس لديها أصول مكشوفة خارج روسيا لتكون في خطر إذا انتهكت حكم محكمة تكساس، إنها اليوم عملاق النفط من تلقاء نفسها، وعملت بدأب على البقاء مستقلة، حتى تتجنب الاندماج في شركة غازبروم. وقف بوتين في منتصف الصراع الداخلي على الأصول الأكثر أهمية للدولة، فهو يحرض ميدفيديف وميلر في غازبروم ضد إيجور سيتشين وروزنفت. ثم تسرب الصراع إلى الرأي العام بطريقة لا يعرفها إلا قليلون داخل الكرملين، ولم ينته إلا في ربيع عام 2005م، عندما قرر بوتين تسوية تسمح لكل طرف بالاحتفاظ بالسيطرة على شركته الخاصة به.

قد لا يكون تمكيك شركة يوكوس تم وفقاً للخطة بالضبط، لكنه أثبت نجاحاً ملحوظاً، ونجا بوتين من تحذيرات اقتصاديين خارجيين، وحتى داخليين مطلعين، مثل إيلاريونوف، بأن مركزية الكرمليين في الأعمال ستضر بمكانة روسيا بوصفها المكان الذي يعوّل عليه في الأعمال التجارية والاستثمار الأجنبي. وكرر ببساطة أن البلاد رحبت بالاستثمار وشجعتة على الرغم من أن أجهزة الدولة توغلت كثيراً في الاقتصاد.

قضية يوكوس لطخت سمعة روسيا، فقد زرعت بذور عدم الثقة والخوف من أخطار الاستثمار في البلاد، ولكن بعد ثلاث سنوات، وبعد أن بدأ الهجوم، ارتفع سوق الأسهم الروسية بكل الأحوال أكثر من ثلاثة أضعاف، واستمر نمو الاقتصاد بقوة، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6 أو 7 في المئة سنوياً في المتوسط. ومع مرور الوقت تراجع الذعر من مصير خودوركوفسكي ويوكوس، وأصبح أكثر خفوتاً، وأثبتت روسيا لعمالة العالم في مجال الطاقة والمال، بثرواتها المحتملة، بأنها في هذا المجال لا يمكن مقاومتها، وكذلك الأمر لنظراء بوتين في العواصم الأجنبية، الذين على الرغم من استنكارهم العام لحال الديمقراطية أو سيادة القانون، فإنهم لا يستطيعون تجاهل روسيا، ولم يعد بوتين يقلق إذا استفسر أحدهم عن أساليب الدولة.

«تطور روسيا السوق بصورة حيوية، مع قدرة استيعابية هائلة»، قال هذا لمجموعة من الأمريكيين ومجموعة أخرى من المديرين التنفيذيين الأجانب داخل غرفة المؤتمرات الرخامية المتألقة في قصر قسطنطين في بطرسبورغ في يونيو/حزيران 2005م، وبعد أقل من شهر من صدور الحكم على خودوركوفسكي. وقال: «أنا واثق أننا نستطيع أن نوفر للمستثمرين، ولكم أنتم أيضاً، ظروف عمل جيدة، وأرباحاً مثيرة للإعجاب»، وبدأ بوتين مثل الروسي صاحب البسطة. سانفورد ويل، رئيس مجلس إدارة سيتي جروب، تفهّم هذا الاجتماع، وكان قد التقاه في وقت سابق، وكان له اجتماع سابق في شهر فبراير/شباط. حضر الاجتماع أحد عشر رئيساً تنفيذياً الأكثر أهمية في الولايات المتحدة، من بينهم كريغ باريت من إنتل، وألين بيلدا من ألكوا، وصموئيل بالميسانو من آي بي إم (IBM)، وجيمس

مولفا من كونوكوفيليبس، وروبيرت مردوخ من نيوز كوربوريشن. ومع أنهم جميعهم كان لهم استثمارات كبرى في روسيا، فإنهم يريدون أكثر من ذلك.

طلب وايل من بوتين توضيح (قواعد التنفيذ) للمستثمرين<sup>19</sup>، وبدلاً من ذلك انتقد بوتين القيود المختلفة التي تفرضها الولايات المتحدة على التجارة مع روسيا، ومن بينها القيود على الصادرات المتعلقة بالفضاء والحاسب والتكنولوجيا العسكرية، والتعديل الذي أقره الكونغرس في عام 1974م ردًا على القيود التي فرضها الاتحاد السوفييتي على هجرة اليهود إلى إسرائيل، ومع أن روسيا أزالَت الحواجز التي تحول دون الهجرة منذ مدة طويلة، فإن الولايات المتحدة في التسعينيات أبقت على العقوبات التجارية المفروضة بحق روسيا منذ ثلاثة عقود، مع أن الرئيس تلو الرئيس تنازل عن تطبيقها، وقال لهم بوتين: «كانت العقوبات مضحكة، إن لم نقل إنها محزنة»، وقد شجع التوسع في التجارة لكنه وضع على كاهل هؤلاء الرجال مهمة تسوية إعادة السلطة إلى الوطن أولاً.

عندما انتهى الاجتماع تجمع المديرين التنفيذيين لتحية بوتين ولالتقاط الصور، وكانوا جميعاً مبتسمين. وفي لحظة ما التفت لوبييل إلى روبرت كرافت، رئيس مجموعة كرافت، ومالك نيو إنغلاند باتريوت التي فازت بكرة القدم السوبر بول في فبراير/شباط، وحثه قائلاً: «لماذا لم تُر الرئيس خاتمك؟». لم يكن كرافت يلبسه في الغالب، لكن كان يحمله معه في جيبه، وكان الخاتم مبهرجاً رصع بـ 124 قطعة من الألماس، ونُقش عليه اسم كرافت، فسلمه لبوتين، الذي لم يتردد في وضعه في أصبعه، وقال معجباً: «يمكن أن أقتل شخصاً من أجل هذا!». وعندما انتهت جلسة التقاط الصور رفع كرافت يده مطالباً بالخاتم، لكن بوتين دسه في جيبه، وتوجه هو ومساعدوه مغادراً، إذ افترض - على ما يبدو - أن الخاتم كان هدية. انزعج كرافت من سوء الفهم، فناشد وييل أولاً، ثم ناشد البيت الأبيض لمساعدته على استرجاع الخاتم، ولكن كانت المقالات والصور في وسائل الإعلام قد ظهرت، وخشي المساعد في البيت الأبيض من تزايد التوتر مع الكرملين، فأوضح أنه حرصاً على العلاقات مع روسيا فمن الأفضل أن يقول كرافت إنه قدّم الخاتم هدية، فقال له كرافت: «أنا لم أقدمه

هديةً في الواقع، وتربطني بالخاتم روابط عاطفية، اسمي محفور عليه، ولا أريد أن أشاهده على موقع eBay»، صمت المساعد للحظة وقال له مكرراً: سيكون حقاً من مصلحتك أن تقول إنك قدمت الخاتم هدية<sup>20</sup>.

اضطر كرافت مجبراً أن يصرِّح بعد أربعة أيام من الاجتماع أن الخاتم «رمز احترامه وتقديره للشعب الروسي وقيادة الرئيس بوتين». لقد كان ثمناً لممارسة الأعمال التجارية في روسيا، ولكن سوء الفهم أزعج كرافت لسنوات بعد ذلك. (وقال لزوجته في وقت لاحق، في إشارة إلى الأصول اليهودية لكرافت: «ربما هؤلاء الناس هم الذين اغتصبوا ونهبوا آباءه وأجداده، لكن كان على روبرت أن يجعل له معنى جيداً»)<sup>21</sup>. نقش كرافت خاتماً آخر، والخاتم الأصلي ذهب إلى مكتبة الكرملين، حيث تحفظ هناك الهدايا المقدمة للرئيس.

لم تكن قضية يوكوس - كما يخشى بعضهم - تبشر بإعادة تأميم جميع الصناعات الروسية التي خصصت من قريب، وخصوصاً تلك التي تستغل الموارد الطبيعية في روسيا، لكنها كانت نقطة تحول ونموذجاً للزحف المطرد للدولة على الصناعات المهمة في البلاد. وقد حدد بوتين هوية عشرات من المؤسسات التي - بموجب القانون - لا يمكن أن تكون في أيدي القطاع الخاص، ومن ثم بدأ الإشراف على إنشاء الشركات العملاقة التابعة للدولة التي تعزز قطاعات كاملة، وتقود من ثم اقتصاد البلاد، ووضع القائمين عليها من الرجال الذين أحضرهم معه من بطرسبورغ، وكثير منهم استمر في تولي مناصب وزارية في حكومته في أثناء توليهم مسؤولياتهم في الشركات، وقد مكنتهم مواقعهم المشتركة من الحصول على التدفقات النقدية وإتاحة الفرصة للرعاية.

فبالإضافة إلى إيجور سيشين في روزنفت، التي أصبحت فجأة ثاني أكبر منتج للنفط في روسيا، ثم خلال عام واحد أصبحت هي الكبرى؛ ثم سيرجي إيفانوف وزير الدفاع الذي تولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة الطائرات المتحدة، التي أنشئت لتعزيز الشركات المصنعة للطائرات المدنية والعسكرية؛ أصبح فلاديمير ياكونين رئيس السكك الحديدية

الروسية، وأحياناً يسمى الاحتكار الطبيعي الثالث في البلاد بعد النفط والغاز؛ وتولى سيرجي شيميزوف، الذي عرف بوتين منذ أن عملاً معاً في دريسدن، شركة تصنيع السلاح الموحد روسوبورون إكسبورت. ووفقاً لأحد التقديرات فبحلول عام 2006م شكلت إيرادات الشركات التابعة للدولة نحو خمس الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، وتُثلث قيمة أسواق أسهمها التي يسيطر عليها أصدقاء بوتين وحلفاؤه<sup>22</sup>.

ظلت شركة غازبروم أقوى من كل البقية؛ ولم يكن لا ديمتري ميدفيديف، رئيس مجلس إدارتها، ولا أليكسي ميلر، رئيسها التنفيذي، قد عُيِّنَا لخبرة معينة أو خبرة في إدارة الغاز الطبيعي، بل كان اختيارهما كليهما بناء على ولائهما، ومن خلالهما أمسك بوتين بمقاليد غازبروم، مقحماً نفسه في تفاصيل موازنات الشركة، والتسعير، وخطوط الأنابيب، وحتى الموظفين الذين صادق على تعيينهم (وصولاً إلى مستوى نائب)، وفي بعض الأحيان دون أن يخبر ميلر بالتعيينات المهمة<sup>23</sup>. وأصبح هذا ديدن بوتين، حتى إن كثيرين كانوا يسألون عن استعداد بوتين لتولي الشركة بعد انتهاء ولايته الرئاسية. وقد أجاب بوتين- في يناير/كانون الثاني عام 2006م عندما سأله أحد الصحفيين السؤال مباشرة-: «شكراً لكم على عرض الوظيفة، على كل حال ليس من المرجح أن أتسلم رئاسة أعمال تجارية، فأنا لست رجل أعمال، لا بشخصيتي ولا بتجربتي الحياتية السابقة».

قد تكون غازبروم فقدت المناورات الداخلية للاستيلاء على الأصول الرئيسة ليوكوس، لكن استمرت في سعيها إلى التوسع، وفعلت ذلك بتكتيكات أكثر تخفياً من تلك التي انتزعت بها ملكية يوكوس. رومان أبراموفيتش لكونه تخرى عن اندماج سيبنفت مع يوكوس في عام 2003م بعد لقائه ببوتين (في حين احتفظ بثلاثة مليارات دولار دفعها له خودوركوفسكي) وجد شركته أيضاً تواجه مطالبات ضريبية جديدة، ولما وجد أنه مطالب بفاتورة تقدر بمليار دولار، فاوض بهدوء للتوصل إلى تسوية في عام 2005م بقيمة 300 مليون دولار<sup>24</sup>، وسعى على الفور إلى بيع حصة يسيطر عليها من الشركة. وفكر في عروض شركة شيفرون تكساكو،

وشركة شل، وتوتال، لكنه كان أذكى من خودوركوفسكي، أو على الأقل أقل ميلاً للمواجهة، واستطاع أن يقرأ الرسالة من عنوانها<sup>25</sup>.

في يوليو/تموز 2005م دفعت سيبنفت أرباحاً هائلة لمساهميها بمقدار 2.290 مليار دولار، أكثر من أرباحها الكلية لعامين سابقين، وهذا يدل على أن أبراموفيتش يريد سحب الأموال، ويجهز الشركة للبيع. وبعد ذلك بيومين، في اجتماع مجموعة الثماني (G8) في أسكتلندا، أكد بوتين التكهّنات، وأقرّ بأن غازبروم أنسب، وأصر على أنها مسألة خاصة بين الشركات، ولكنه كشف أيضاً أنه شارك شخصياً في مناقشات مع أبراموفيتش. لم تكن غازبروم تملك السيولة النقدية لتتال سيبنفت، لكن بوتين أعلن أن الحكومة ستشتري ما يكفي من أسهم غازبروم لمنح الدولة سيطرة الأغلبية، وذلك باستخدام الأموال من خزينة الدولة. استخدمت غازبروم ضخ النقد اللازم لشراء سيبنفت بنحو 13 مليار دولار، وهو سعر مبالغ فيه، أثار تكهّنات حول الرشا والمتورطين فيها<sup>26</sup>. واتصل السفير الأمريكي في ذلك الوقت، ويليام بيرنز، بوزارة الخارجية ليبلغها أن (الرُّبُع فقط) ذهب إلى أبراموفيتش نفسه<sup>27</sup>، وحصل كثيرون على أسهم فيها أيضاً.

مع حلول الولاية الرئاسية الثانية لبوتين برزت شركة غازبروم، الشركة القوية، لتصبح الشركة العملاقة للطاقة التي كان يحلم بها، وأصبحت واحدة من أكبر الشركات في العالم من حيث القيمة السوقية، وتجاوزت شركات مثل تويوتا، وول مارت، وسيتي جروب سانفورد ويل. لم تكن الشركة الأكثر كفاءة أو الأفضل إدارة، ولكن بوتين جعلها من أقوى الأعمال في البلاد، والذراع القوية للسياسة الخارجية للبلاد من آسيا إلى أوروبا.

نسق بوتين مع المستشار جيرهارد شرودر، وهو الزعيم والصديق الذي كان يصفه يوماً بأنه «الديموقراطي بلا عيوب»، لمد خط أنابيب الغاز الطبيعي الأطول تحت الماء في العالم، يربط محطات في روسيا بتلك الموجودة في ألمانيا، ومن شأن هذا المشروع، المعروف بنورد ستريم، تجاوز شبكة الأنابيب السوفييتية القديمة المارة بأوكرانيا، وروسيا البيضاء، وبولندا،



وأعطى نفوذًا للكرملين في المفاوضات بشأن رسوم العبور في تلك البلدان، وزاد من اعتماد أوروبا على روسيا، وكان مثيرًا للجدل للغاية. وزير الدفاع البولندي أطلق عليه نسخة الطاقة لمعاهدة مولوتوف-ريبنتروب<sup>28</sup>، في حين حذر خبراء البيئة من الضرر المحتمل لخطوط أنابيب ممتدة على طول قاع بحر البلطيق الذي تناثرت عليه الذخائر من الحربين العالميتين.

عندما أطيح بشرودر من منصبه في انتخابات ذلك العام، عينه بوتين رئيس لجنة المساهمين في الشركة الفرعية الجديدة التي ستؤسس نورد ستريم، بعد أيام فقط من مباركة الألمان للمشروع بضمان قروض سرية بقيمة مليار يورو، تملك شركة غازبروم منها حصة مسيطرة، مع اثنتين من كبرى شركات الطاقة في ألمانيا؛ باسف BASF، وشركة E.On، وكان بوتين في وضع يمكنه الاستغناء عن المنح. المدير الإداري لمشروع خط الأنابيب عُيّن بمباركته، وكان صديقًا قديمًا له من أيام ستاسي، وهو ماتياس وارنغ. بعد أسبوع من التعاقد مع شرودر، استدعى بوتين دونالد إيفانز، وهو رجل نفط مقرب من الرئيس بوش، شغل منصب وزير التجارة خلال ولاية بوش الأولى، في لقاء غير متوقع في الكرملين، قدم له موقعًا مماثلًا في روزنفت، على أمل أن يمنح شرعية دولية للشركة الموجودة اليوم على بقايا سرقة شركة يوكوس<sup>29</sup>، لكن إيفانز توفي. وقد توصل بوتين إلى قناعة أن المال في نهاية المطاف هو الذي يسيّر الرجال والسياسة، وفي أوروبا خاصة برهن كثيرون أنه كان على صواب.

على الرغم من تنصله من أي فطنة تجارية، تدخل بوتين في تفاصيل أكبر الصفقات في البلاد، وتفاوض بنفسه، وتوسط في النزاعات. وفي يوليو/تموز 2005م، اعترفت شركة رويال داتش شل بالتكلفة الهائلة لمشروع النفط والغاز في جزيرة سخالين في الشرق الأقصى؛ نتاج أول اتفاقية لتقاسم الإنتاج في البلاد التي وقعت في التسعينيات، بعد أسبوع فقط من توقيع مذكرة تفاهم مع شركة غازبروم لتضمين الشركة العملاقة في المشروع. وخلال زيارة رسمية إلى هولندا، في نوفمبر/تشرين الثاني، وبَّخ بوتين علنًا الرئيس التنفيذي للشركة، يروين فان دير فير، في اجتماع مع رجال أعمال في منزل عمدة أمستردام<sup>30</sup>، فالتمس فان دير فير من بوتين تحديد موعد يلتقيان فيه على انفراد، والتقى الاثنان عشرين دقيقة يتناقشان

باللغة الألمانية سبب تضخم مشروع عشرة مليارات دولار ليصبح 20 ملياراً، مؤخراً بذلك كثيراً أي أرباح يمكن أن تتسلمها الحكومة الروسية. حاول فان دير فير أن يشرح أن هذا المشروع الضخم الذي يتضمن أرصفة بحرية، ومئات الكيلومترات من خطوط الأنابيب، يتطلب خبرات وتقنيات لإنتاج الغاز المُسال الطبيعي الذي لا تمتلكه لا غازبروم ولا أي شركات روسية أخرى، وأضاف أن المشروع لا يزال مربحاً على الرغم من ارتفاع التكلفة، لكن بوتين طلب إعادة التفاوض على الاتفاق مع شركة غازبروم. عندما امتدت المحادثات على مدى أشهر، أطلق الكرملين العنان لوزير الوكالة الدولية للطاقة البيئية والموارد الطبيعية، أوليغ ميتفول، الذي شنَّ هجوماً إعلامياً واسعاً على مشروع يترتب عليه أضرار بيئية. وقد كانت التأثيرات البيئية في سخالين، ومصاب الأنهار، وسمك السلمون، والتربة الخصبة، والحيتان الرمادية في بحر أوخوتسك، صحيحة بالتأكيد، لكن الحفاظ على الحياة البرية لم يكن له مثل هذه الأولوية من قبل. وهدد ميتفول بفتح دعوى جنائية لكل شجرة تقطع، وهذا سينتج عنه تقديرات غريبة بحيث تدفع شركة شل 50 مليار دولار من الغرامات والرسوم<sup>31</sup>.

شركة شل، التي تمتلك المشروع مع ميتسو أند كومباني وشركة ميتسوبيشي في اليابان، استوعبت التلميح، فلم تدعن لاتفاق جديد فحسب، بل باعت أيضاً الحصة المسيطرة من المشروع بأكمله لغازبروم بمبلغ 7.45 مليارات دولار، وهو السعر الأقل بكثير من سعر السوق. بإصرار بوتين<sup>32</sup> ترتب على فان دير فير العودة إلى الكرملين مع المديرين التنفيذيين لميتسو وميتسوبيشي للتحقق من صحة الاتفاق أمام الكاميرات، في حفل يهدف إلى إظهار أن سلطة بوتين تتجاوز المسؤولين ورجال الأعمال الروس. قال بوتين للمجتمعين في قاعة المؤتمرات بالقرب من مكتبه: «كل الشركات الكبرى في العالم تستفيد من عملها في روسيا»، أما عن الأضرار البيئية الكبيرة، فقد قال بوتين: «إنها شبه محسومة من حيث المبدأ»<sup>33</sup>. وبذلك فقدَّ المسؤولون التنفيذيون الأجانب السيطرة على المشروع، لكنهم حافظوا على احتياطات النفط والغاز في سجلاتهم، والملايين من الأرباح الخاصة بشركاتهم، وهكذا هلك الواحد تلو

الآخر بشركة غازبروم، المالك الجديد للمشروع، وشكروا بوتين على جهوده لدعم الشراكة الدولية، كما فعل كرافت.

كلُّ اكتساب جديد كان يعزز الجراءة عند بوتين؛ وفي نهاية عام 2005م رفعت غازبروم سعر الغاز الطبيعي المنخفض الذي تعطيه أوكرانيا، من 50 دولارًا لكل 1000 متر مكعب، إلى 230 دولارًا، وذلك توافقًا مع أسعاره في بقية أوروبا، وكانت الزيادة عقابًا تلميحياً لتقرب يوشينكو من الغرب بعد توليه السلطة. كان بوتين قد تفاوض على تخفيض الأسعار قبل الانتخابات، أملاً في تعزيز فرص يانوكوفيتش، ولكن اليوم مع قرب تجديد العقد، وتوجيه يوشينكو البلاد نحو أوروبا، يريد بوتين أن يجعل أوكرانيا تدفع أكثر، ومع أنه أصّر على أن الرفع لا يرتبط بالسياسة وإنما بالتجارة فقط، فإنه بدا حاقداً، ومما قاله عن احتضان أوكرانيا للغرب: «لماذا علينا أن ندفع ثمن ذلك؟».

عشية رأس السنة الجديدة عرض بوتين مهلة ثلاثة أشهر، وقرضاً لمساعدة أوكرانيا على التغلب على ذلك، لكن عندما رفضت أغلقت شركة غازبروم الغاز في يوم رأس السنة الميلادية، وبمباركة من بوتين، كان ذلك تكتيكاً قاسياً نجم عنه آثار عكسية. ولأن غالبية غاز روسيا الطبيعي يمر إلى أوروبا متدفقاً بخطوط الأنابيب عابراً أوكرانيا، تردد صدى القرار مترقراً في جميع أنحاء القارة في ذروة فصل الشتاء، وبدلاً من السماح لبقية الغاز الروسي بمواصلة تدفقه إلى أوروبا، اختلست أوكرانيا ما تحتاجه منه، وهو ما سبب خللاً في الضغط في كل من النمسا، وفرنسا، وإيطاليا، ومولدوفا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والمجر.

كان ذلك في مصحلة روسيا ظاهرياً، لكن تكتيكات بوتين هذه هزت حتى أولئك الذين أكدوا أن روسيا تستحق الاحترام، وقوضت إستراتيجيته الخاصة أيضاً بأن روسيا ستكون مصدر الطاقة لأوروبا التي يعتمد عليها ولا غنى عنها.

كان يجب على بوتين التراجع؛ فقدم تسوية ترفع أسعار الغاز عموماً، ولكنه وضع شركة روس أوكر إنيرجوسيطاً، وهي شركة تجارية غامضة، أنشأها مع ليونيد كوتشما في الأشهر

التي سبقت الثورة البرتقالية، وتمتلك غازبروم نصفها؛ أما أصحابها الآخرون فظلوا سريين، ومن بينهم ديمتري فيرتاش، وهو رجل الأعمال الأوكراني الذي اعترف بعلاقاته مع أحد الزعماء الغوغائيين الأكثر شهرة في العالم؛ سيميون موجيليفتش<sup>34</sup>. موجيليفتش الذي كان على قائمة المطلوبين العشرة لمكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) بسبب قضية احتيال، أجرى اتصالات مطولة مع حكومة أوكرانيا، ومع يوشينكو أيضاً، وقيل إنه كان يعرف بوتين في التسعينيات. ووفقاً لأحد التسجيلات المسجلة من كوتشما، عاش في موسكو بهوية مزورة وبحماية بوتين، مقابل تجنيده عميلاً للاستخبارات الروسية<sup>35</sup>. الاتفاق أعطى غازبروم سيطرة أكبر على إمدادات الغاز لأوكرانيا، التي ستكون نقطة خلاف في المقام الأول، وهذا يضمن سيطرة روسيا على بلاد عازمة على الابتعاد عنها.

أثارت شروط الصفقة، والعلاقات العكرة بين شركة الوسيط ويوشينكو وحلفائه، ضجة سياسية في أوكرانيا استغلها بوتين بسهولة، ورداً على سؤال، أشار إلى أن الزعيم الأوكراني هو وراء المالكين الغامضين لشركة روس أوكر إنيرجو؛ قال: «اسأل فيكتور يوشينكو. أنا لا أعرف أي شيء أكثر مما تعرفونه، وغازبروم لا تعرف أيضاً، صدقوني»، وهكذا حصل بوتين على كعكته، ويأكل منها أيضاً. حصلت شركة غازبروم على نصف أرباح بيعها أوكرانيا الغاز الطبيعي، في حين أن يوشينكو تلاحقه الآثار المترتبة على علاقات فساد بصفقة مثيرة للجدل أدت إلى تقسيم التحالف الذي قاد الثورة البرتقالية.

عقدت في أوكرانيا الانتخابات البرلمانية في مارس/آذار 2006م، فنارت يوليا تيموشينكو- (أميرة الغاز) التي كان لها تجربتها الشخصية مع تجارة الطاقة في أوكرانيا- ضد الاتفاق وضد الرئيس الذي ساعده على الفوز بمكتبه، ونتيجة لذلك كان أداء حزب يوشينكو أداء سيئاً، اضطره إلى البحث عن تحالف جديد ومع رجل ذاق طعم الهزيمة، فيكتور يانوكوفيتش، الذي عاد اليوم إلى العمل السياسي<sup>36</sup>.

أصبح من غير الواضح أين تتباين شؤون الدولة عن الأعمال؛ إذ إن الناس بدؤوا يسمون الحكومة في روسيا بشركة الكرملين، وبوتين بالرئيس التنفيذي لها CEO؛ فهو لم يرأس فقط غازبروم، وإنما كل (الشركات الوطنية العملاقة) في الوطن، ومنح الامتيازات التي تشمل الحماية من مفتشي الضرائب الذين كانت تطلق أيديهم في كثير من الأحيان ضد الشركات الأخرى، الصغيرة والكبيرة، وكان يضغط من أجل مصالحهم في الخارج بحماس يصعب التصور أن يصدر من يلتسين في التسعينيات<sup>37</sup>. وفي عام 2005م أصبحت سيطرته على احتكارات الدولة واضحة، تزامناً مع القضاء على آخر الحواجز السياسية ضد سلطته في البرلمان أو القضاء. وبذلك أصبح اليوم بوتين، الذي تعهد بالقضاء على القلة الطائشة لكونها (امتيازاً)، راعي الجزء المتنامي من الاقتصاد الروسي؛ قد لا يملي كل صفقة تجارية في كل أنحاء روسيا، لكن تتطلب الصفقات الكبرى على الأقل موافقة ضمنية من الكرملين. القلة التي كانت في التسعينيات والتي عاشت المرحلة الانتقالية وصولاً إلى عهد بوتين، أظهرت الخنوع مع أعمال الولاء والمحبة، كما هو الحال عندما اشترى فيكتور فيكسلبرج وأعاد تسعاً من بيض فابريجيه الشهيرة، أو أجراس دير دانيلوف التي ظلت ترن قرناً تقريباً في جامعة هارفارد في هاوس لويل.

من المؤكد أن هناك غيرها من الأعمال التي لا يعرفها سوى قليلين؛ من تبادل هادئ للهدايا والأعطيات للحفاظ على ثروتهم، الذي يفترض أن يبقى سرياً، يتسرب في نهاية المطاف ويعطي لمحة نادرة كيف تحقق الثروات من وراء الأستار.

في عام 2000م، عقد نيكولاي شمالموف، أحد زملاء بوتين في التعاونية الريفية أوزيرو في بحيرة كوموسومولسكوي، صفقة مع أصحاب شركة إمدادات طبية صغيرة، ساعدت لجنة بوتين في بطرسبورغ على إنشائها في عام 1992م، وكان يطلق عليها بتروميدي، وعلى الرغم من أن مدينة بطرسبورغ باعت معظم أسهمها، فقد ازدهرت الشركة، إذ رتب شمالموف مع أصحابها قبول تبرعات من القلة الذين كانوا (يتزلفون) لتقديم المساعدة للرئيس الجديد.

فقد تعهد رومان أبراموفيتش بـ203 ملايين دولار على سبيل المثال، في حين عرض أليكسي مورداشوف، مالك تكتل الحديد والتعدين سيفرستال، 15 مليون دولار، وقد استخدمت التبرعات لشراء معدات طبية، لكن سيصب جزء من الإيرادات في حسابات مصرفية في الخارج تستخدم لاحقاً لكسب أصول أخرى في روسيا، من ضمنها الأسهم المزعومة في مصرف (روسيا).

بدأت الترتيبات صغيرة نسبياً وبمنتهى السرية، لكن بحلول عام 2005م، قال شمالوف إن أصحاب بتروميدي جنوا تبرعات تقدّر في ذلك الوقت بما يقرب من نصف مليار دولار تضخ من حسابات خارجية في شركة استثمارية جديدة في روسيا، تدعى روزنفيست. وأصبح الاستثمار الرئيس بناء منزل فخم على ساحل البحر الأسود بالقرب من سوتشي، حيث كان الحكام السوفييت يقضون إجازاتهم مترفين، وسبق أن كان لدى بوتين منتجع رئاسي فيه. والبيت سيكون قصراً (مناسباً لقيصر)، بتكلفة تقدر بمليار دولار<sup>38</sup>.

لم يكن شيء من هذا معلناً للشعب في ذلك الوقت، لكنه كان معروفاً لدى قليل من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين، الذين كان لديهم من الحصافة، أو الفساد، ما يكفي للتكتم على يحدث. وهكذا فقد نشأت في روسيا تلك العلاقة الغامضة التي تلتقي فيها الدولة بالعمل التجاري، حيث ستظهر طبقة جديدة من القلة من المحيط الغامض للاقتصاد؛ ومن ماضي بوتين.

يوري كوفالتشوك، الفيزيائي الذي عمل معه بوتين في بعض تجارب الرأسمالية المبكرة في بطرسبورغ، واصل تشغيل مصرف (روسيا)، وهي مؤسسة أنشئت في العهد السوفييتي، وكانت في الجزء الأول من هذا العقد لا تزال أكبر قليلاً من المؤسسات المحلية الصغيرة، تتعامل مع أصول مساهمها دون أي تأثير ملحوظ في النهضة الاقتصادية التي تلت صعود بوتين إلى السلطة. المصرف- مع ذلك- وُحِد كوكبة من الرجال كان بوتين قد صادقهم في

التسعينيات، وبقوا مقربين منه حتى بعد أن قفزت به حظوظه السياسية أعلى بكثير مما كان متوقعًا، ومن بينهم شركاؤه في الريفي التعاوني.

وكما هو حال ثرواتهم نمت الجمعية التعاونية مع صعود بوتين وتوسعت على حساب الجوار، بزعم تعزيز التداير الأمنية اللازمة، وقد واجه أصحابها تحديات قانونية من الجوار الذين اشتكوا من أن طريق وصولهم إلى البحيرة قد صودر، واشتكت إحداهن من أن رئيس الجمعية، فلاديمير سميرنوف، الذي عينه بوتين رئيسًا لوكالة التصدير النووية، قد أعاق دخولها عندما حاولت أن تمارس حقها في استخدام الطريق المؤدي إلى الشاطئ من خلال عبورها السياج<sup>39</sup>، ومع أنه أشيع قبل نهاية ولايته الأولى أن بوتين باع حصته، لكن لديه خطط أكثر طموحًا من فضاء شخصي خاص به.

بعض مالكي (الريفي)، مثل سميرنوف، تبعوا بوتين إلى موسكو لتولي مناصب عامة في الحكومة، فأصبح أندريه فورسينكو نائب وزير، ثم وزيرًا للصناعة والعلوم والتكنولوجيا، وأخيرًا، في عام 2004م، أصبح وزير التعليم والعلوم، وتولى فلاديمير ياكونين السكك الحديدية الروسية في عام 2005م. آخرون، من بينهم كوفالتشوك ونيكولاي شمالوف، الذي عمل مديرًا في روسيا لمصنع سيمنز الألماني، ولم يتسلم مزيدًا من المناصب، فقد مصرفهم امتيازات الدخول إلى خزائن الحكومة بعد هزيمة سوبتشاك في وظيفة محافظ منذ ما يقرب من عقد، ولكن مع دخول بوتين بدت الأشياء أكثر إشراقًا.

في ولاية بوتين الرئاسية الأولى ظل أشخاص كثر، مثل كوفالتشوك وشمالوف مع جينادي تيمتشينكو، غير معروفين إلا نادرًا، حتى إن ميخائيل كاسيانوف، أول رئيس وزراء لبوتين، لا يتذكر أنه سمع قط باسم المصرف أو مالكيه في الصفقات الحكومية التي أشرف عليها<sup>40</sup>. وقد ظهر اسم كوفالتشوك حين تواصل مع بوتين فقط في عام 2004م- وعلى سبيل المصادفة في الشهر ذاته الذي أقبل به كاسيانوف- حين نشر المنافس الرئاسي، إيفان رايكن، إعلانًا في صحيفة كوميرسانت متهمًا بوتين أنه كان شريكًا تجاريًا مع كوفالتشوك

ومع تيمتشينكو ورومان أبراموفيتش أيضًا، ولكن اختفاء رايبكن الغريب لاحقًا عتّم على مزاعمه، ولم يكن هؤلاء الأشخاص موضع اهتمام أحد، لأنهم كانوا - بمقياس الشركات الكبرى في روسيا - غرباء ولاعبين صغارًا من المحافظات. أعلن المصرف أرباحًا ضئيلة في العام الذي وصل فيه بوتين إلى السلطة، ولكن - مثل كثير من الأمور في روسيا بوتين - من شأن ذلك أن يتغير قريبًا.

تولى كوفالتشوك منصب رئيس مجلس إدارة مصرف (روسيا) في عام 2004م بعد أحد رجالات القلة الكبار في البلاد، ألكسي مورداشوف من سيفرستال، الذي أودع 19 مليون دولار في المصرف، وأخذ لقاء ذلك 8.8 في المئة من أسهم المصرف، وهذا المبلغ كان يعادل في ذلك الوقت رأسمال المصرف بأكمله<sup>41</sup>. رأى كثيرون أن مورداشوف كان يحاول شراء تأييد بوتين في خضم صراعه مع منافسين تجاريين، فقد تبرع بالأموال لبتروميد لشراء تجهيزات طبية للمستشفى. ومع تنامي مواردته اشترى المصرف بكل هدوء ما يقرب من نصف الذراع التأميني (سوغاز) لغازبروم، من خلال سوق الأوراق المالية في يوليو/تموز 2004م. إجمالي المبيعات كان 58 مليون دولار، وهو المبلغ الذي قيل إنه أقل من قيمته، وهي أول عملية بيع لشركة غازبروم لأحد أصولها غير الأساسية. وكان مسؤولون ومحللون يساجلون منذ مدة طويلة أن الشركة يجب أن تباعها، لكن هذا البيع يبدو محيرًا، خصوصًا عندما كانت المزادات مغلقة وظل المشترون وراء الأستار.

تدخل بوتين مباشرة في الصفقة، وأمر أن تحوّل الأسهم إلى مصرف (روسيا)؛ «بوتين أمر أن تحوّل إلى مصرف (روسيا)، هذا كل شيء»، هذا ما قاله لاحقًا نائب وزير سابق في ولاية بوتين الأولى، فلاديمير ميلوف. وبدا الارتباك أو الصدمة على الليبراليين في حكومته، أو اختلط عليهم الأمر<sup>42</sup>، حيث إن دور مصرف روسيا في الشراء لم يُعلن حتى يناير/كانون الثاني 2005م، وهو يسيطر اليوم على سوغاز من خلال عدة شركات وهمية، من ضمنها الشركة التي أنشئت في بطرسبورغ عام 2002م وتدعى (أكسيبت)، التي كان يملكها ميخائيل



شيلوموف حفيد خال بوتين، إيفان شيلوموف الذي ساعد على إجلاء أم بوتين في أثناء الغزو النازي.

لأولئك الذين يعرفون، كان المصرف في موقع متميز يسمو بعلاقاته إلى الأعلى، واليوم بدأت الأعمال تتدفق ببساطة على المصرف، وسرعان ما أصبحت سوغاز الخيار التأميني المفضل للشركات الحكومية الكبرى مثل السكك الحديدية الروسية التي كان يرأسها ياكوفين، وروزنفت وسيطر عليها حاليًا إيجور سيتشين، وهذا بدوره غذى التوسع الهائل مع اكتساب مصرف روسيا- على نحو هادئ- مزيدًا من أصول غازبروم، ومن بينها فرعها المصرفي، ومن ثم مقتنياتها الإعلامية. بدأ توسع المصرف كما لو أنه عملية اختلاس نفذت بصبر وسرية تامة، فبنية الملكية فيه محجوبة عن طبقات الشركات الخارجية المكدسة كما دمی تعشيش ماتريوشكا المخبأة، حتى إن بعضهم يشتهه بوجود حصص شخصية فيها لبوتين.

في بداية ولايته الأولى تحرك بوتين ببطء ليوقف الاقتصاد الروسي على قدميه، مستفيدًا جدًا من الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط (والذي أثر في سعر الغاز الطبيعي)، لكن ولايته الثانية مثلت التحول الأهم، إذ تزامنت مع رحيل بعض مستشاريه الليبراليين، وتوطيد سيطرة الكرملين على فروع الحكومة، وعلى وسائل الإعلام والأعمال. واليوم، ومع قدرة البلد على الإيفاء بجميع التزاماته، بدأ يوزع العائدات على الجيل الجديد من رجال الأعمال المنتظرين، أولئك الذين لم يكن لديهم أي امتيازات في المسار الداخلي لجمع الثروات في التسعينيات، ولم يكن أي منهم مليارديراً آنذاك يتفاخر بتكديس ثرواته. كانوا جيلاً جديدًا من القلة صنّعوا على طراز بوتين: العنيد، وغير المتحيز، والسري، مخلصون جدًا للرجل الذي أخرجهم من الغموض النسبي؛ أولئك الذين لم ينضموا إلى بوتين في صفوف الحكومة، وسرعان ما تبعوه في مجال الأعمال.

بعد أن حصلت روزنفت على حصة الأسد من شركة يوكوس، تحولت عقود الاتجار بمعظم نفلها إلى جينادي تيمتشينكو، التاجر الذي تعامل مع بوتين أول مرة في التسعينيات. وعندما

تعلم أركادي روتنبرغ وشقيقه بوريس الجودو مع بوتين، عندما كانوا مراهقين في الستينيات، شكلوا نادي الجودو في بطرسبورغ في عام 1998م، وأسموه (ياوارا نيفا)، وقدم تيمتشينكو الرعاية له، وأصبح بوتين رئيسه الفخري. أنشأ نادي الجودو (judocracy) الذي كان له تأثير في حياة بوتين السياسية بقدر ما أثر فيه عمله في الـ(كي جي بي). أما فاسيلي شيسيتاكوف، لاعب الجودو أيضاً، ومؤسس النادي الذي تعهد بتوظيف بوتين مدرباً عام 1996م، فدخل السياسة، ونشر الكتب وأشرطة الفيديو عن هذه الرياضة، وشارك بوتين -ظاهرياً- في تأليف أحدها.

عشية تنصيبه عام 2000م أسس بوتين شركة حكومية لتعزيز العشرات من مقطرات الفودكا التي لا تزال الحكومة تمتلك الحصة الضامنة فيها، ثم التفت إلى نادي الجودو للسيطرة عليه، ووضع أركادي روتنبرغ مسؤولاً عما كان يسمى (روسبيريتروم). في بلد متعطش للمواد المسكرة، تنامت الشركة وأصبحت تتعامل بملايين الدولارات، وسيطرت على نصف سوق الكحول في البلاد تقريباً، مستفيدة من اللوائح الحكومية الجديدة، والفارات على منافسيها من القطاع الخاص<sup>43</sup>، وقد استغل روتنبرغ وشقيقه بوريس أرباح المشروب القومي الروسي في المصرف الخاص بهم، بنك SMP، الذي بدأ يستثمر بعد ذلك في بناء خط أنابيب من نفس النوع بالضبط الذيفاوض عليه بوتين مع جيرهارد شرودر.

على عكس مخطط الإثراء السريع الناتج عن عمليات الخصخصة في التسعينيات، تراكت الأصول لدى أصدقاء بوتين على نحو بطيء وتدرجي، ولم تظهر أهميتها إلا في وقت لاحق. وكان بوتين قد مكن دائرة أصدقائه للارتقاء باقتصاد البلاد، وتمكن من إثرائهم مع ضمان سيطرتهم على قطاعات الاقتصاد، بدءاً من الموارد الطبيعية، وصولاً إلى وسائل الإعلام، وهو ما عدّه حيويًا لأمن البلاد. «لم يأخذ أولاد سان بطرسبورغ إلى العمل لسواد عيونهم، لكنه يثق بالناس المجربين والصادقين»، هذا ما قاله أول مدرب لبوتين في الجودو، أناتولي راخلين، لصحيفة إزفستيا في عام 2007م.

في 26 ديسمبر/كانون الأول 2005م، جمع بوتين مستشاريه لعقد اجتماع خاص داخل الكرملين لمناقشة أشياء من بينها كيفية تقسيم عائدات النمو الاستثنائي لشركة روزنفت. وحول الطاولة البيضاوية الطويلة جلس الرجال الذين لازموه منذ أن كان في بطرسبورغ؛ ألكسندر ميدفيديف، وأليكسي كودرين، وجيرمان جريف، وإيجور سيتشين، وكان اجتماعاً غير عادي؛ أصغر من اجتماع لمجلس الوزراء، لكن أكبر من اجتماعات منتظمة مخصصة لمناقشة مسائل اقتصادية. أندريه إيلاريونوف، الذي حُفِّض منصبه ذات مرة، كان حاضراً أيضاً، لكن لم يكن يشعر بالارتياح كثيراً بسبب التوجهات السياسية الاقتصادية للكرملين. إيلاريونوف الذي أصبح خبيراً اقتصادياً، كان المستشار المشاكس ذا الأعصاب الحديدية، وعمل مستشاراً لجميع الحكومات الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. كانت أفكاره ليبرالية، وكان من دعاة السوق المفتوحة، ولم يخجل يوماً من إبداء رأيه. التقى أول مرة بوتين في فبراير/شباط 2000م، وكان بوتين وقتها رئيساً، وفي أثناء اللقاء قدم أحد المساعدين مذكرة يبلغ بها بوتين أن القوات الروسية في الشيشان استولت على بلدة شاتوي، والمعقل الأخير لا يزال يستولي عليه المتمردون، فكان فائراً، وعندما ردَّ إيلاريونوف قائلاً له إن الحرب غير مشروعة ومدمرة لروسيا، تجادلا ساعة إلى أن أسكتته بوتين ببرودة شديدة. منذ ذلك الوقت أعلن بوتين أنه لن يناقش مرة أخرى مسألة الشيشان، وسيكتفي بالمسائل الاقتصادية فقط<sup>44</sup>.

في الولاية الرئاسية الأولى لبوتين شعر إيلاريونوف أن المسار الاقتصادي الذي اتخذته البلاد كان مسوغاً، وأعرب عن تأييده لقرارات بوتين بتبني الضريبة الثابتة 13%، وسداد ديون البلاد، وإنشاء صندوق الاحتياطيات الثابت، الذي تضخم على نحو غير متوقع. لكن قضية يوكوس أشارت إلى شيء مختلف، وقال فيها كلاماً كثيراً، وشعر اليوم أن بوتين لم يعد يأخذ بنصيحته؛ ففي البداية حُفِّض رتبته، ثم قلَّص باطراد عدد موظفيه في الكرملين. قال إيلاريونوف في مقابلة مع صحيفة المعارضة الروسية نيو تايمز إن بوتين قد قسَّم من حوله إلى مجموعات متميزة؛ واحدة أسماها (مجموعة الاقتصاد)، تضم جميع مستشاريه

المهتمين بالشأن الاقتصادي؛ والمجموعة الأخرى هي مجموعة (رجال الأعمال)، التي أُستبعد منها المستشارون الرسميون عمومًا، وقال: كان بوتين مع هؤلاء الأشخاص «يؤسس سيطرته على الممتلكات والعوائد المالية»<sup>45</sup>، وبعد أن أعلن بوتين أنه لن يناقش مسألة الشيشان، لم يعد يبدو مهتمًا في مناقشة خطط روزنفت مع إيلاريونوف.

كان اجتماع مناقشة العرض الأولي العام للشركة- حول سوق لندن للأوراق المالية والبورصات الروسية- أول اجتماع يدعى إليه إيلاريونوف بهذا الشأن، ولكن اتضح له حالاً أن إنجاز الخطط كان في مرحلة متقدمة. وفي هذا اللقاء اقترح إيجور سيتشين رفع رأسمال الشركة بمقدار 12 مليار دولار، ببيع 13% من أسهم الشركة، ثم استخدام العائدات لسداد الديون، والاستثمار في مشاريع جديدة، وقد أيد الفكرة مساعدو بوتين الواحد تلو الآخر.

قال جريف: «هذا جيد»، وأكد ميدفيديف أنه تحقق من مشروعية الصفقة، وعندما حان دور إيلاريونوف في الكلام اعترض قائلاً: إذا كانت الدولة ستبيع حصتها من أكبر شركة نفطية، أفلا يجب أن تصب العائدات في ميزانية الدولة؟ دفع بوتين كرسيه إلى الوراء، واحمر وجهه، وعرف إيلاريونوف أن بوتين غير مرتاح من الإشارة إلى الأخطار السياسية المعنية. كان الشيء الوحيد الذي أدين به خودوركوفسكي، وسبب الاستيلاء على أصول يوكوس- وهلل الروس لهذا- بالإجمال عدم تقاسم الأرباح مع المساهمين الأخيرين وهم الشعب الروسي. عرف إيلاريونوف أن المسألة قد حُسم أمرها من قبل الجميع في الغرفة، ولم يقف أحد معه في حجته، فهم يحدقون بصمت في الطاولة، والأسوأ من ذلك- كما قال لهم- أنه لن تكون كل العائدات لدعم أو توسيع روزنفت: فوقًا للمقترح الذي جرت المصادقة عليه في ذلك اليوم، خصص 1.5 مليار دولار من البيع مكافآت غير محددة لإدارة روزنفت، ومن المفترض أن يشمل ذلك الفريق التنفيذي للشركة وأعضاء مجلس إدارتها، ومن ضمنهم إيجور سيتشين. وقد فوجئ بوتين وأصبح وجهه شاحبًا، وسحب كرسيه إلى الوراء من طاولة المفاوضات، وقال ملتفتًا إلى سيتشن: «إيجور إيفانوفيتش، ما هذا؟». وقف سيتشين منتصبًا

كأنه جندي أمام ضابط غاضب، متلعثمًا بنطق اسم بوتين، وفقًا لإيلاريونوف، ولم يستطع أن يشرح المكافآت.

شكر بوتين إيلاريونوف لمساهمته في المناقشة، وفي اليوم التالي استقال إيلاريونوف، وكان يعتقد أن بوتين لم يكن يعرف عن العلاوات، فانتقد علنًا الاتجاه الذي يأخذ فيه بوتين البلاد. وكتب في مقال افتتاحي عنيف في كوميرسانت: «لقد أصبحت الدولة شركة مساهمة أصحابها الحقيقيون- لكن اسمياً فقط- هم المواطنون الروس، الذين لم تعد لهم سيطرة عليها»<sup>46</sup>. تسببت معارضة إيلاريونوف بتأجيل الاكتتاب العام، وناقش سيتشين وبوتين الشروط والتوقيت، ولكن ليس مدة طويلة.

عندما أعلن الاقتراح في أوائل عام 2006م، ذكرت روزنفت أنها تأمل في جمع 20 مليارًا، مع أنها خفضت المبلغ في وقت لاحق إلى 10 مليارات دولار، وأعلنت الحكومة وسط جمعة أنها ستضع السهم الفردي للبيع بالتجزئة من خلال مصرف شبيربنك الحكومي، وغيره، في محاولة لتصوير أن هذه الخصخصة تعود بالفائدة على الروس العاديين، الذين سيسهمون أيضًا في ازدهار الطاقة في البلاد. على الرغم من ذلك كان التركيز الرئيس على تجنيد شركات الطاقة العالمية، ومن بينها شركة بريتيش بتروليوم، وبتروناس، وشركة البترول الوطنية الصينية العملاقة، التي أغراها احتمال أن يكون لها موطنٌ قدم جديد في سوق الطاقة في روسيا، إن لم يكونوا مثل مساهمي الأقلية. وعندما بدت نتائج الاكتتاب منخفضة، تدخلت القلة في روسيا، ومنهم رومان أبراموفيتش، بعمليات شراء كبيرة، وربما بدفع من الكرملين، وبهذا تصل روزنفت إلى مبتغاها<sup>47</sup>.

كان الاكتتاب مثيرًا للجدل مثل قضية يوكوس، ويمثل خطرًا لبوتين شخصيًا؛ لأنه وصل إلى حد الاختبار لنوع من الرأسمالية التي يديرها؛ فلكي ترتفع الأسهم في لندن لا بد من الكشف الكامل عن الأخطار للمستثمرين، ومن ثم فقد أقر كشف روزنفت الجريمة والفساد في روسيا، وربما تلاحق الدعاوى القضائية المتصلة بيوكوس الشركة على المدى البعيد،

وأوضح كذلك أن بقاء الكرملين شركة هو الحكم النهائي على مصير الشركة. «إن الحكومة الروسية التي لا تلتقي مصالحها مع مصالح المساهمين الآخرين، تسيطر اليوم على روزنفت، وقد ندفع روزنفت إلى الانخراط في ممارسات تجارية قد لا تزيد من قيمة الأسهم للمساهمين»، هذا ما اعترفت به نشرة الكشف<sup>48</sup>.

مع أنه لم تنشر العلاوات التي دُفعت وانتقدها إيلاريونوف وظلت طي الكتمان، فقد ظل اهتمام المؤسسات الاستثمارية فاتراً، ولكن يبقى هذا العرض خامس أكبر عرض في التاريخ، فقد ارتفع إلى 10.7 مليارات، وبسعر بيع السهم قدرت روزنفت قيمته بما يقرب من 80 مليار دولار.

كان العرض - ليس من قبيل المصادفة - عشية قمة مجموعة الثماني G8، الذي يقام للمرة الأولى في بطرسبورغ مع بوتين بوصفه البلد المضيف. أعد الكرملين أجندة طموحة تضمنت مكانة روسيا بصفتها ضامناً لأمن الطاقة، على الرغم من الصراعات مع أوكرانيا، ولاحقاً مع جورجيا وروسيا البيضاء حول الغاز الطبيعي. أثبت نهوض روزنفت أن روسيا قد استقام أمرها مرة أخرى، ووصلت إلى القمة، وشعر بوتين بالثقة، بل وبالغرور الذي قد ينسيه ويلات بيسلان، وعدوى الانتفاضات الشعبية، والانتقادات المتصاعدة - بلا ريب - لروسيا. وصرَّح سبتشين في التقرير السنوي للشركة بأن «القول الفصل هو للسوق»<sup>49</sup>.